أثر التكنولوجيا الحديثة في تحليل الوثائق السياسية

The impact of modern technology in analyzing political documents

د . نويوة لخضر *

جامعة محمد لمين دباغين سطيف02 – الجزائر

lakhdarnouioua@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/04./.23 تاريخ القبول:2021./05/09 تاريخ النشر: 2021./06./01

ملخص :

تهدف الدراسة إلى توضيح كيف أن الانفجار المعرفي الناتج عن التحولات الرقمية قد أثر على طريقة تناول المعرفي للبحوث السياسية عامة ولتحليل الوثائق السياسية خاصة، في ظل شبكات التفاعل السياسي الوثائقي التي لا تنتهي سواء محلياً أو دولياً. لذلك تسعى الدراسة إلى إبراز آثر التكنولوجيات الحديثة في مجال الحاسوب على تحسين قدرات الباحثين التحليلية لتلك الوثائق على تنوعها؛ قانونية ، سياسية واقتصادية وتداعيات ذلك على فاعلية فحص المتغيرات التفسيرية للنصوص السياسية وعلاقتها النسبية بالحقيقة العلمية.

الكلمات المفتاحية: التحولات الرقمة ، الانفجار الرقمي ، البحث السياسي ، الوثائق السياسية، التكنولوجيات الحديثة.

Abstract :

The study aims to clarify how the knowledge explosion resulting from digital transformations has affected the way knowledge deals with political research in general and the analysis of political documents in particular, in light of the endless networks of documentary political interaction, whether locally or internationally.

Therefore, the study seeks to highlight the impact of modern technologies in the field of computers on improving the researchers' analytical capabilities for these documents in their diversity of examining Legal, political and economic implications for the effectiveness the explanatory variables of political texts and their relative relationship with scientific truth.

Key words: Digital Transitions, The Digital Explosion, Political Research, Political Documents, New Technologies

* لخضر نويوة أستاذ محاضر بlakhdarnouioua@gmail.com

مقدمة

شكلت الثورة التكنولوجية المتراكمة لأدوات الاتصال البشري مع ما رافقها من تنامي التفاعل الشبكي الواسع على مستوى الكوكب تحديات للباحث الاجتماعي عامة وللباحث السياسي خاصة في مجال ضبط تلك التفاعلات بما تشمله من اتفاقات وتعاقدات متطورة الصيغ من الصيغ المادية الورقية الى الصيغ الافتراضية ضمن شبكة الإنترنت ، مما صعّب من مهمة تسجيل ثم تحليل تلك البيانات ضمن شكلها التقليدي فيما يعرف بالوثيقة بمستواها العام والوثيقة السياسية بمستواه الخاص.

المشكلة البحثية:

لذلك ، ما أثر التكنولوجيات الحديثة في تعميق تحليل الوثائق السياسية؟ ومن ثم هل يؤثر التوجه النسبي للنموذج الورقي للوثيقة نحو الإلكتروني تغييراً في طرق التحليل التقليدية للوثيقة السياسية؟

المنهجية المتبعة:

تم الاعتماد في مقاربة الموضوع من خلال الاستعانة بالمنهج الاستقرائي لما له من مزايا جمع الدلائل الجزئية للوصول للنتائج وذلك وفق تناول مشكلة الموضوع عبر الترتيب المنهجي التالي:

المبحث الأول : الوثائق السياسية ضبط مفاهيمي

المطلب الاول : لغةً

المطلب الثاني: إصلاحاً

المبحث الثاني : تطور التحليل السياسي للوثائق وفق المقاربتين المثالية والواقعية

المطلب الأول: المقاربة القانونية لتحليل الوثائق السياسية

المطلب الثاني: المقاربة السياسية لتحليل الوثائق السياسية

المبحث الثالث: البرمجيات الحديثة في تحليل الوثائق السياسية: نموذج الباحثة كلير بيسوك نموذجاً

المطلب الأول : مظاهر فعالية نموذج باحثة كلير بيسكوك

المطلب الثاني : مظاهر محتملة للافعالية نموذج باحثة كلير بيسكوك

المبحث الأول : الوثائق السياسية ضبط مفاهيمي

يُعد ضبط المصطلحات نقطة البداية لضبط لغة النقاش العلمي إذ أنها توضح للباحث كيفية انطلاقه لتحليل باقي عمله البحثي بشكل متوازن ، وتساعد القارئ على الحفاظ على مستوى معين من تنظيم الأفكار وتماسكها زمن قراءته للموضوع البحثي، مما يضمن في الأخير استمرارية السيرورة العلمية القائمة على خلق النظريات ونقدها لتطويرها خدمة لبناء السرح العلمي.

تعد الوثيقة السياسية من أهم الوثائق المصدرية الطابع؛ للباحث السياسي لكن قبل تحديد تعريف لها ماذا نقصد بالوثيقة ؟

المطلب الأول: لغةً

من حيث الدلالة اللغوية ؛ تعني لفظة وثيقة document ورقة أو مجموعة أوراق Codexأو مجلداً أو سجلات Registers فالوثيقة سواء كانت مطبوعة أو مخطوطة فإنها تمثل جميع الأنشطة، التي تقوم بها هيئة أو مؤسسة رسمية أو غير رسمية (العمري)حيث يشمل كل نص يحتوي على معلومات تتعلق بالإنسان في أي فترة من الفترات ومن أي مصدر ذكر ومن أي نوع من أنواع النشاط.

يضم التعريف الوثيقة الرسمية بالمعنى السابق الأوراق الخاصة واليوميات والذكريات والمذكرات والمخطوطات والكتابات المعروف بالمصادر الأصلية، والمراجع العامة من كتب ومقالات وأبحاث وأخبار مأخوذة من الدوريات.

المطلب الثاني: اصطلاحاً

من حيث دلالة المصطلح، فالوثائق التي يتم توليدها أثناء قيام المؤسسة أو الهيئة بنشاطها ما هي إلا تعبير حقيقي عن الوسائل أو الخطط المرسومة كافة من قبل تلك المؤسسة؛ للوصول لتحقيق الأهداف، التي تسعى إليها. وعليه فإن الوثائق المنتجة من قبل المؤسسة رسمية أو غير رسمية، ما هي إلا تعبير عن وجودها ومزاولته لنشاطها في واقع الأمر، ولهذا فإن تراكم الوثائق يتم بشكل طبيعي على البيانات والمعلومات الخاصة بتلك المؤسسة أو الهيئة في المجتمع، وعليه يمكن إضافة: إن الوثيقة عبارة عن سجل مدون سواء كان رسمياً أو غير رسمي قانونيا أو غير قانوني. (العمري)

كما يتوسع التعريف ليشمل :التعريف الواسع كعلم للتوثيق؛ حيث تختلف تعريفات ويعرَّف التوثيق من حيث هو حصيلة، بأنه: "مجموعة وثائق تتضمن مواد مرجعية يتم تجميعها لأغراض محددة" (باحثين، 2021)، ويعرف من حيث هو علم وممارسة بأنه «كافة الإجراءات الفنية والمتخصصة التي تسهل عملية توفير وتنظيم واستخدام المعلومات بأوعيتها وأشكالها المختلفة»، وتشمل عملية توثيق المعلومات البحث عن المعلومات من مختلف المصادر والأصول ثم اختيار المناسب منها، وفهرستها وتصنيفها وتحليلها واستخلاصها وعرضها وفق الأسس والنظم العلمية والفنية بغرض تهيئتها للاسترجاع عند الطلب سواء كان هذا الاسترجاع يدوياً أو آلياً بوساطة الحاسب الإلكتروني (باحثين، 2021).

لكن ما الفرق بين الوثيقة والوثيقة الرسمية المرتبطة بالأبعاد السياسية؟

يمكن أن يطلق لفظ وثيقة على أي نص مكتوب باليد على الورق أو منقوش على الحجر والفخار وعلى الرسومات وهذا التعريف البسيط للوثيقة يختلف في الواقع عن التعريف السياسي للوثيقة والتي هي عبارة عن مستند مكتوب وفقاً لصياغة معينة

ويشتمل على فعل قانوني (العمري)، وآثار سياسية تتعداه لأبعاد أخرى من المحيط الاجتماعي والسياسي.

المبحث الثاني : تطور التحليل السياسي للوثائق وفق المقاربتين المثالية والواقعية

يكتسب تحليل المواثيق الدولية وزناًنسبياً في تفسير الوسائل القانونية والسياسية المستخدمة في التنافس الدولي، في ظل هذا التموضع يتوزع التحليل بين المقاربتين القانونية والسياسية .

المطلب الأول: المقاربة القانونية لتحليل الوثائق السياسية

يعتمد المقاربة القانونية في تحليل النصوص عدة خطوات منها:

- **المرحلة التحضيرية التعرف على النص :**

التحليل الشكلي، أكان موضوع تعليق أو قاعدة، أو مجموعة قواعد أو مادة أو جمعها من قانون أو مرسوم، هوية النص، طبيعة النص، البحث في البنية النص أو البناء المطبعي، من حيث عدد الفقرات والفواصل والنقط، غايات النص فائدة النص.

- **التحليل الموضوعي للنص:**

فهم وتحديد القاعدة القانونية، تحديد الاشكالية، خطة المناقشة، مناقشة النص وتقييمه : تقيم النص من الوجهة القانونية ومن والجهة غير القانونية (طليس، 2010).

في المقابل ذلك نظراً لسبب أن معظم الظواهر في السياسة هي أشكال للنص (Teun A. van Dijk, 1998)، تطرح عمليات تحليل أخرى مكملة للسياق القانوني من مثل :

ادراج الباحث عماد عبد اللطيف ، منهجًا لتحليل الخطاب السياسي، بهدف إمداد الباحثين بأنموذج تحليلي شامل، يمكن الاعتماد عليه في تحليل الخطاب السياسي، يشتمل المنهج المقترح على عمليات تحليل، ومراحل، وإجراءات، ومفاهيم، ومصطلحات، تغطي الأبعاد المختلفة للحدث الخطابي، سواء في مرحلة إنتاجه، وتشكّله، أو مرحلة أدائه وتداوله، أو مرحلة توزيعه، وتلقيه، والاستجابة (اللطيف، 2020).

فظاهرة المزج بين الخطابين الديني والسياسي في الخطابة السياسية العربية المعاصرة، يقترح في هذا المجال منهجية لتحليل التناص في الخطاب تتكون من خمس مراحل؛ هي تحليل النص؛ تحليل السياق؛ تحليل التلقي؛ تحليل الاستجابة؛ وأخيرًا، تحديد خصائص الخطابات المتضافرة، هذه المراحل الخمس تغطي الأبعاد المختلفة للحدث الخطابي والعمليات المتنوعة التي تنطوي في إطار العلاقات النصيّة (اللطيف، 2020).

وبمعنى أعمق شرحاً، ضمن القانون الدولي، تتضح نسبياً معالم المقاربة القانونية في تحليل المواثيق الدولية من خلال محاولة الإجابة على السؤال التالي:

كيف يؤثر القانون الدولي على التفضيلات والمعتقدات المتعلقة بالسياسة الخارجية؟ حيث يتم فحص هذا السؤال من خلال تقديم أول تحليل تجريبي للالتزامات التعاهدية ؛ حيث كشفت التجارب، التى تضمنتها المقابلات مع الناخبين الامريكيين وصناع القرار البريطانيين أنه يغير القانون الدولي التفضيلات وتوقعات الأفراد حيث يعارضون السياسات، التي من شأنها أن تنتهك القانون الدولي (Simmons, 2005)

ووفقاً للأمم المتحدة، أكثر من 000 50 معاهدة ثنائية ومتعددة الأطراف سارية حالياً، على الرغم من أن هذه المعاهدات هي الملزمة قانوناً، لا تزال مصداقيتها مسألة نقاش أكاديمي وعملي، وبدون قوة أعلى تجبر الدول ذات السيادة على احترام القانون الدولي،.

وعلاوة على ذلك، تعرقل الحواجز المنهجية؛ الجهود الرامية إلى تقدير آثار القانون الدولي، وكما يشير الباحث سيمونز ، "حاولت عدة دراسات إثبات وجود علاقة بين المعايير القانونية وسلوك الدولة، التي تستخدم أحيانا قواعد البيانات الكبيرة والتقنيات الإحصائية، ولكن معظمها غير مقنعة في إظهار السببية، أو حتى في توفير صلة تفسيرية بين الإجراءات المتخذة ووجود اتفاقات أو اعتبارات معيارية " (Simmons, 2005).

المطلب الثاني: المقاربة السياسية لتحليل الوثائق السياسية

يطرح الكثير من النقاش بين منظري العلاقات الدولية حول عواقب القانون دولي، على الجانب السابق المقابل للنقاش ، فنجد أنصار "الواقعية" يجادلون بأن القانون الدولي ليس له تأثير يذكر على السياسة الخارجية، التي تهدف للحفاظ على الأمن الوطني وهي عبارة عن تعريف واسع النطاق يشمل الأمن العسكري والازدهار الاقتصادي - دون اعتبار للقانون الدولي، على الرغم من أن الدبلوماسيين ومجموعات المصالح تجادل أحيانا حول ما إذا كان العمل من شأنه أن يمس القانون الدولي، فإن هذه الحجج ليس لها تأثير كبير على التفضيلات والقرارات .

من الحجج أيضا أن؛ القانون الدولي يفتقر إلى القوة، لأن التشريع والقضاء والسلطة التنفيذية وظائف لا مركزية أساساً؛

أولا : فكل أمة في الشؤون العالمية هي مشرع لنفسها، واليوم، كما حدث في الماضي، ينشأ القانون الدولي بالكامل تقريبا عن المعاهدات وغيرها من ولايات الاتفاقيات، وبموجب مبدأ السيادة، لا يمكن لأي دولة أن تكون ملزمة لغيرها من الدول دون الموافقة على شروط المعاهدات ، وعلاوة على ذلك، فإن الدول لديها دائما خيار سحب الموافقة- وهذه العملية التشريعية اللامركزية تخل بالقانون الدولي- ، و المعاهدات التي هي على استعداد لمتابعتها، تلك المعاهدات التي تخدم مصالحهم، وبالنسبة للمتشككين، فإن مجموعة القانون الدولي الحالية تعكس، بدلا من ذلك التغييرات، و الأفضليات الكامنة من القادة والمواطنين .

ثانيا، كل أمة في الشؤون العالمية هي قاض الخاص بها، ويمكن أن تفسر القانون لخدمة لأغراض خاصة، وعلى الرغم من أن المحاكم الدولية قد تساعد في الفصل في المنازعات، فإن مبدأ السيادة تقف عائقا أمام تحصين البلدان من اللجوء إلى المحاكم، ويمكن للبلدان أن تلتزم بالولاية الإجبارية لمحكمة مثل المحكمة الجنائية الدولية محكمة العدل الدولية، لكنها غالبا ما تعبر عن تحفظات وتحتفظ بالحق، كما فعلت الولايات

المتحدة وخلافا للسياسة الداخلية، ليس هناك سلطة دولية لإجبار البلدان على قبول قرارات المحاكم الدولية، ويشير عالم السياسة هانز مورغنثاو في دراسته الكلاسيكية للسياسة بين الأمم، "لا يمكن أن يكون هناك أكثر من ذلك بدائية وليس أضعف نظام لإنفاذ القانون من هذا " (Skouteris, 2014).

إذ أن المعاهدات مجرد قصاصات من الورق يمكن تمزيقها أو تجاهلها دون أي تكلفة، حتى البلدان التي لا تملك رغبة في الالتزام مع ذلك يمكن أن تختار التوقيع، وفعل التوقيع على معاهدة، في هذا الواقع لن يكشف عن أي معلومات عن التفضيلات والقدرات (Skouteris, 2014).

في المقابل ، يرى مجموعة من الباحثين الليبراليين في العلاقات الدولية أن القانون الدولي يمكن أن يكون له تبعية عميقة (مثل كيوهين 1984؛ فورتنا 2003؛ غوزمان 2008)، عندما يوقع القادة على اتفاقية قانونية أخرى، يصبح أكثر تكلفة لاتخاذ الإجراءات ،التي يحظرها القانون وأقل تكلفة لمتابعة السياسات، التي يتغاضى عنها القانون وبعبارة أخرى، ربط أيدي القادة الحاليين والمستقبليين من خلال زيادة تكلفة الانكماش، فكيف يمكن للقانون الدولي أن يغير الحوافز والتوقعات؟ ضمن هذا الصدد؛ التأكيد على دور السمعة، والتي أثبتت الأبحاث الحديثة أنها أساس للمصداقية والتعاون في الشؤون العسكرية والاقتصادية (Skouteris, 2014).

المبحث الثالث: البرمجيات الحديثة في تحليل الوثائق السياسية: نموذج الباحثة كلير بيسوك نموذجاً

أصبحت البيانات الضخمة الآن كلمة طنانة في مجال العلوم السياسية، قد يسمي البعض هذا بالضجيج، حيث يرى البعض الآخر أن إطلاق العنان لقوة "البيانات الضخمة" هو أهم تحول في عالم البحث هذا القرن، يبدو أن Big Data تفي بوعودها، وتشمل النتائج المرجوة من المشاريع الجديدة والمُلهمة.

فما هي البيانات الضخمة؟

البيانات الضخمة ليست مجرد بحث يستخدم مجموعة كبيرة من الملاحظات، قد يُنظر إليها على أنها إعادة تخيل استفسارات كبيرة، تتعامل مع مئات الآلاف، وفي بعض الحالات ، حتى ملايين الملاحظات، من البيانات الضخمة.

لكنها أكثر من مسألة كمية البحث حيث يميز عدد من الباحثين في هذا المجال منهم إيريز ليبرمان Eris libemen، بشكل مفيد بين محورين للبحث: عملي ، يقترح أن التطبيق العملي لا يزال جوهر البيانات الضخمة ، مما يدفع الحدود إلى ما هو ممكن من الناحية التقنية، بحيث يتوقف تحليل البيانات الضخمة ، كمجال للبحث ، على التقدم في الحوسبة ، والأساليب ، وتوافر البيانات ، والرياضيات ، وما إلى ذلك تسمح لنا هذه التطورات بدفع المشاريع أكثر.

كما يشير الباحثين إيدن وميشيل إلى أنه: تسمح لنا البيانات الكبيرة بالتفاعل مع التحولات الكبيرة على مدى فترة طويلة، يمكننا الآن التحقيق في الاتجاهات الطويلة، التي عادة ما يكون علماء السياسة غير مجهزين لتعيينها بمجموعات البيانات التقليدية.

علاوة على ذلك، فقد أثّر ذلك على طبيعة وفروق الأسئلة البحثية المحتملة، بدلاً من التركيز على ما يقوله سياسي فردي ، يمكننا تقييم ملايين الخطابات على مدى مئات السنين لإظهار كيف تتغير اللغة السياسية بمرور الوقت ، أو كيف يتطور نوع محدد من القضايا الخلافية، إذا تم تطبيقه بشكل صحيح ، مع وجود ملايين الملاحظات تحت

تصرفنا ، يمكننا ملاحظة الأنماط التي لم تكن مرئية من قبل ؛ تحليل السلوك السياسي على المستويين الكلي والتشعبي ؛ والتقاط الظواهر التي لم يتم استكشافها من قبل.

في حين يدفع تحليل البيانات الضخمة الممارسين إلى أقصى حد من ممكن من الجدوى ، فإنه يفعل ذلك مع عدد أقل من الحواجز، التي تحول دون التحليل النصوص، فما كان مستحيلًا قبل عقدين من الزمن هو عملي في غضون دقائق مع كمبيوتر محمول ، أو برنامج إحصائي مجاني مثل معرفة لغات برمجة بسيطة مثل: "python ".

لذلك ليس من المستغرب أن يستخدم عدد متزايد من الأوراق البحثية أساليب البيانات الضخمة ويتراوح ذلك من استخدام خطابات مجلس العموم لتتبع الاستجوابات الوزارية ، إلى المقاييس الجديدة للأيديولوجية السياسية القائمة وذلك على امتداد 100 مليون ملاحظة لسجلات المساهمة المالية.

المطلب الأول : مظاهر فعالية نموذج باحثة كلير بيسكوك

يُمكننا التعامل مع بعض أكبر الأسئلة في مجموعة متنوعة من التخصصات العلمية، بما في ذلك العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية والعلوم الطبيعية.

يقود هذا الاتجاه المحموم من البحث تطوران مثيران:

أولاً ؛ السرعة المُحسنة في التقاط البيانات والتي تتضاعف حاليًا كل عام.

ثانيًا ؛ "تقنيات التقدم السريع للذكاء الاصطناعي ، سواء معالجة اللغة الطبيعية أو التعرف على الأنماط أو التعلم الآلي.

وبشكل أكثر تحديداً، تعمل البيانات الضخمة على تطوير أبحاث العلوم السياسية بثلاث طرق مهمة:

أولاً ؛ تساعد البيانات الضخمة في توليد الفرضيات، مع توافر مجموعات كبيرة من البيانات الجديدة وقدرتنا الجديدة على التعامل معها والتحقيق فيها بسرعة وبتكلفة

زهيدة ، يمكننا ملاحظة أنماط لم نلاحظها من قبل، من هذه القدرة المحسنة على وصف البيانات واستكشافها ، تأتي من كل ذلك إمكانية إنشاء فرضيات جديدة ومثيرة للاهتمام.

ثانيًا؛ تساعد البيانات الضخمة في تحديد المتغيرات الآلية، عندما لا يستطيع علماء السياسة قياس ظاهرة ما "يمكن أن تساعد البيانات الضخمة إلى الحد الذي يجعل المتغيرات التي لا يمكن ملاحظتها سابقًا ملحوظة.

ثالثًا ؛ تسمح لنا البيانات الضخمة بتوسيع نطاق البحث صعودًا وهبوطًا بشكل أكثر فعالية، يمكننا تصميم التجارب على نطاق مستحيل سابقًا في العلوم الاجتماعية بفضل "البيانات الدقيقة "، مع توسيع المواد المشفرة يدويًا إلى مجموعات بيانات أكبر مع التعلم الآلي، في الوقت نفسه، ومع وجود المزيد من البيانات عبر مجموعة أكبر من السياقات، يمكن للباحثين صياغة الفرضيات واختبارها على مستوى أكثر تفصيلا (Goet، 2016).

إنّ التحليل السياسي يتضمن البحث في المقالات الإخبارية والمجلات والإعلانات والخطب والنشرات الصحفية ووسائل الإعلام الاجتماعية ، وقد انفجر حجم النص المتاح في العصر الرقمي، ويعزى هذا الانفجار جزئياً إلى التحرك السريع لتخزين وتوزيع الوثائق في قواعد بيانات النصوص الإلكترونية على سبيل المثال، بتسهيل تحميل دفعة من الملفات ، يتم إضافة المزيد من المصادر في كل وقت، وقد أطلق مجلس النواب الأمريكي مؤخرا موقعا جديدا مخصصا لتوزيع جميع قرارات الوطنية الحالية قيد الدراسة ، ويمكن أيضا استخراج البيانات النصية المخزنة على مواقع الويب.

لكن إعداد هذه النصوص لتحليلها يمكن أن يكون مباشراً - باستخدام ماسح ضوئي عالي الجودة أو برنامج التعرف الضوئي على الأحرف، فمن الممكن تحويل المواد الأرشيفية إلى نصوص يمكن قراءتها بالحاسوب (Research, 2016). ومع ذلك، فإنها تستغرق وقتاً طويلاً مكلف، مما يحتم الأستعانة ببرنامج تحليلات نص البحوث (QDA Miner and WordStat) .البرنامج يعطي الباحثين المرونة بمساعدة الكمبيوتر و الترميز النوعي من

الوثائق والصور، يمكن أن يساعد بشكل كبير في البحث عن طريق تحديد الكلمات الرئيسية والعبارات الرئيسية والمواضيع والصور والمتكلمين والمشاعر.

وقد طبق علماء السياسة تحليل المحتوى الآلي عبر مجموعة متنوعة من النصوص، ويشمل ذلك أرشيف البيانات العالمية؛ خطب الكلمة في الهيئات التشريعية من مختلف أنحاء العالم الخطب الرئاسية، المشرع، وبيانات الأحزاب؛ المعاهدات ؛ أوراق العلوم السياسية؛ والعديد من النصوص السياسية الأخرى

فعلى سبيل المثال، قدرات تفكيك البنيوية للنص عبر برنامج **وردستات** WordStat مثل النمذجة للموضوع والاستخراج العنقودي، فيمكن أن تحدد تلقائيا الموضوعات ذات الصلة عبر مختلف المتحدثين ومقارنة تردد الموضوع بين السياسيين أو الخطاب السياسي، عندما تمت مقارنة المواضيع المذكورة خلال حملة الرئاسة الأمريكية سنة2008، رأينا على الفور أن "الرعاية الصحية" كانت أكثر تكرارا من قبل المرشحين الديمقراطيين من المرشحين الجمهوريين، ويمكن استخدام جدول *زمني وتحليل المراسلات* لمقارنة الكلمات والعبارات بين مختلف المرشحين وتحديد الكلمات والعبارات أو الموضوعات التي يتم ذكرها بشكل متكرر أكثر من قبل سياسي معين بالمقارنة مع السياسيين الآخرين (Research, 2016).

ويمكن ابراز بعض الأمثلة التطبيقية للتحليل السياسي الكمي لمضامين الخطابات السياسية من بينها كذلك: نموذج باحثة العلاقات الدولية بجامعة أكسفورد كلير بيسكوك Claire Peacock، وما قدمته من تحليل ؛ حالة النقاش الرئاسي الثالث لسنة2016، يمكن استخدام تقنيات تحليل النص لإظهار الخيارات المختلفة، التي قدمها المرشحان من حيث الكلمات والعبارات والجمل التي استخدموها، ويمكن أيضا توسيع هذه التحليلات البسيطة لمقارنة هذه المناقشة الأخيرة مع أسلافها للحصول على صورة

أوسع لنهج المرشحين، فما هي الاستراتيجيات ونقاط الحديث ؟ سيترك ذلك إلى للتنبؤ (Research, 2016).

ومع ذلك، فإنها تستغرق وقتا طويلا ، ومكلفة، وفي كثير من الحالات من المستحيل قراءة كل وثيقة تتعلق تلك البحوث .

كما ذكر في غريمر ,و ستيوارت، سنة 2013 ؛فطرق تحليل المحتوى الآلي أظهرت الأداء عبر مجموعة متنوعة من المشاكل الموضوعية وبدلا من استبدال أجهزة الكمبيوتر بالبشر وتضخيم القدرات البشرية و يصبح خط إنتاج الأكثر إنتاجية هو تحديد أفضل طريقة لاستخدام كل من الإنسان والآلة في طرق تحليل النوصوص .

يسمح برنامج السابق لأداء الترميز اليدوي والكمبيوتر بمساعدة و وردستات كأداة لتحليل النص بشكل مؤتمت بالكامل ويبرز المثال التالي شكل الأتمة الآلية (Peacock, 2016)

عندما قارنا المواضيع المذكورة خلال حملة الرئاسة الأمريكية سنة2008، رأينا على الفور أن "الرعاية الصحية" كانت أكثر تكرارا من قبل المرشحين الديمقراطيين من المرشحين الجمهوريين، ويمكن استخدام جدول زمني وتحليل المراسلات لمقارنة الكلمات والعبارات بين مختلف المرشحين وتحديد الكلمات والعبارات أو الموضوعات ، التي يتم ذكرها بشكل متكرر أكثر من قبل سياسي معين بالمقارنة مع السياسيين الآخرين .

ضمن منظور آخر نجد أن؛ جعل الباحثين ليونغ وسوروكا نقطة أن لهجة النص السياسي قد تكون بنفس القدر من الأهمية مثل المحتوى.

إن التحليل الموثوق والسليم للمشاعر هو، باختصار، عنصرا حاسما في حقل مزدهر من البحوث في مجال الاتصالات السياسية، والعلوم السياسية على نطاق أوسع ويشير إلى مزايا لأتمتة الكمبيوتر لتحليل النص باستخدام القواميس (Peacock, 2016).

و تستجوب عملية الشرح التقنية مزيدا من التوصيف البحثي ، فبرجوع لمثال : المناقشات الرئاسية الأمريكية سنة2016 ، يمكن فرز تكرار الكلمات بين المترشحين، وفق خلال تبادل الكلام بين المتحاورين وفق ما يلي :

كلينتون: ... [بوتين] سيكون بدلاً من ذلك دمية كرئيس للولايات المتحدة.

ترامب: لا دمية لا.

كلينتون: ومن الواضح جدا.

ترامب: أنت دمية!.

كلينتون: من الواضح جدا أنك لن تعترف.

ترامب: لا، أنت الدمى .

ومن السهل أن نشكّل آراءنا في المناقشة على الاختلافات بين المرشحين الرئاسيين على مقتطفات من هذا القبيل، وبطاقة لا تنسى ولكن هل مقتطفات صغيرة تمثل النقاش ككل؟ وعلاوة على ذلك، كيف يمكننا أن نحلّل بشكل موضوعي ما قيل؟، من الذي قال أكثر؟، وكيف اختلف المرشحين في ردودهم؟ أحد النهجين هو التحول إلى تحليل النص الأساسي، الذي يتم تنفيذه بسهولة باستخدام حزمة مثل برنامج كوانتيدا .

للبدء، بكل ما نحتاجه هو نسخة من النقاش، مع حفظ إجابات كل مرشح في ملف نص مختلف (txt) مرة واحدة محملة .

ملخص بسيط من النصوص يخبرنا بضعة أشياء مثيرة للاهتمام على الفور، يوضحها الجدول أدناه:

	الكلمات المستخدمة	كلمات فريدة من نوعها	جمل
كلينتون	8190	1493	446
ورقة رابحة	8077	1167	620

Source: (Peacock, 2016).

ونحن نرى أن كلا المرشحين يقولان تقريباً نفس العدد من الكلمات ("الكلمات المستخدمة") ولكن كلينتون تستخدم مجموعة أكبر من الكلمات ("الكلمات الفريدة") في ردودها في الواقع أنها تستخدم ما يقرب من 28 في المائة من المصطلحات المتميزة عن خصمها، كما أن كلينتون لديها أحكام أطول من ترامب، ويمكن استنتاج ذلك من حقيقة أن المرشحين يستخدمان نفس العدد تقريبا من الكلمات ولكن ترامب يضع كلماته في 174 جمل أكثر من كلينتون، واستنادا إلى هذه الأدلة الأساسية، يمكننا القول أنه في المناقشة الثالثة، فضّل ترامب جملاً أقصر مع كلمات أكثر تكراراً، وكلينتون أطول الجمل مع المزيد من الاختلاف في كلمات .

كذلك، يمكننا أن نرى التشابه والاختلاف بين المفردات المستخدمة من قبل المرشحين من خلال مخطط؛ حول الكلمات الفريدة التي يستخدمها كل مرشح والكلمات المشتركة بينهما، ويستخدم المرشحون 28 في المائة تقريباً من الكلمات المستخدمة في المناقشة كلنتون، كما ذكر أعلاه، و مرئية من قبل دائرة أكبر في المخطط ، تستخدم كلمات متميزة عن ترامب .

للحصول على شعور أفضل لما قاله المرشحون فعلاً، يمكننا أن نجعل مصفوفة وثيقة "ثنائية الكلمات" في كل مستند، غالبا ما تتم إزالة علامات ترقيم إضافية، جنباً إلى جنب مع "كلمات التوقف" المشتركة وعموماً يتم تغيير كل الكلمات إلى أحرف صغيرة .

وهناك طريقة بسيطة لتصور نتائج تلك المصفوفة هو رسمها ككلمة سحابة،

أولا، كلمات ترامب الأبرز:

الآن أبرز كلمات كلينتون:

حجم وظلال الكلمات يتوافق مع بروزها على سبيل المثال، الكلمة الأبرز في كل من السحب هي "الناس "وقال ترامب إنّ كلمة "الشعب" 49 مرة وكلينتون "37" مرات، لكن الكلمات خارج السياق لا تعني دائما الكثير، يمكننا بدلاً من ذلك مزاوجة أزواج من الكلمات للحصول على المزيد من الشعور لتتناسب الكلمات معاً وفق الترتيب الرسم البياني السابق (Peacock, 2016).

من خلال النظر إلى السياق وراء كلمات المرشحين تصبح أكثر وضوحاً، يمكننا بسهولة اختيار "الأبوة المخططة" و "الضمان الاجتماعي" و "حقوق المرأة" في أعلى ثنائية كلينتون - كل العبارات التي لها معاني مختلفة جداً عندما يتم إقران كلماتها المكونة معا.

في ما يخص ترامب، كلماته ، المصطلحات المتناقضة "حدود قوية" و "حدود مفتوحة" بارزة، جنباً إلى جنب مع "جعل أمريكا" و "أمريكا العظمى"، ومن المثير للاهتمام، لا شيء من حول كلمة تشمل "دمية "، يمكننا أن نذهب أبعد من ذلك بفحص ثلاثي لكلمات لهذه المسألة، أي عدد من "ن" (Peacock, 2016).

المطلب الثاني : مظاهر محتملة للافعالية مظاهر محتملة للافعالية نموذج باحثة كلير بيسكوك

ومع ذلك ، حتى إذا وجدنا أن قرار المعالجة المسبقة له تأثير قوي (أي ينتج نتيجة غير عادية) ، فهذا لا يعني أنه لا ينبغي لنا استخدامه، ، يجب أن يكون اختيار الميزة دائمًا على

علم بالنظرية وحيث إن مجموعة الأدوات التي لدينا تحت تصرفنا لتحسين جودة ما قبل المعالجة تتزايد ، لذلك ينبغي أن يقضي الوقت الذي نقضيه في التفكير في ما نهدف إلى قياسه ، وما هي الميزات التي يجب أن تكون محور اهتمامنا؟ (Peacock, 2016)

يلاحظ في ظل السعي المحموم للأتمتة النصوص ومعالجتها رياضياً والمبالغة في الترميز وحساب ما قبل النص وما بعده من حيث قراءات التقييم القبلية والبعدية للخطب بعد إلقائها أمراً يدفعنا للترف العلمي بدل السعي للحقيقة العلمية وفوائدها لتحليل الوثائق السياسية .

إنّ من الحوافز الذي تدفع الباحث في مجال الأتمتة النصوص السياسية خاصة المواثيق الدولية منها هو درجات التطور الكمي والتعقد الكيفي للنصوص الاتفاقية على تعدد أنواعها مما يلزم الباحث في تحليل تلك النصوص سواء قانونياً أو سياسياً تصميم أدوات بحثية مُحسنة لمواجهة تلك المستجدات الميدانية، ونجد في الصفحات الموالية، رسوم بيانية لمدى تطور بيئة الاتفاقيات الدولية من مثل تطور عالم معاهدات الاستثمار الثنائية من 1980 إلى 2015:

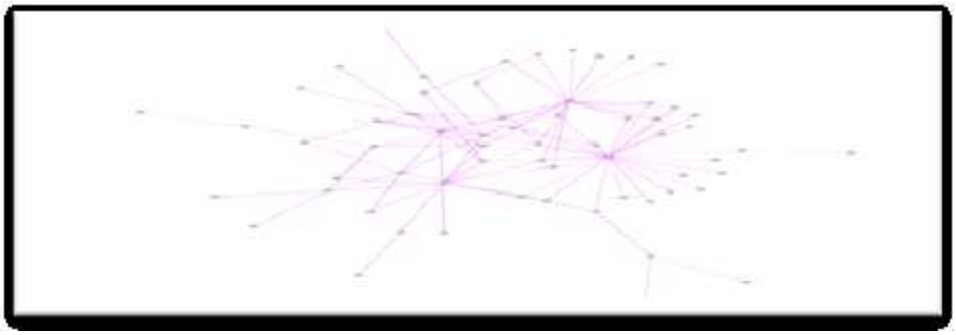

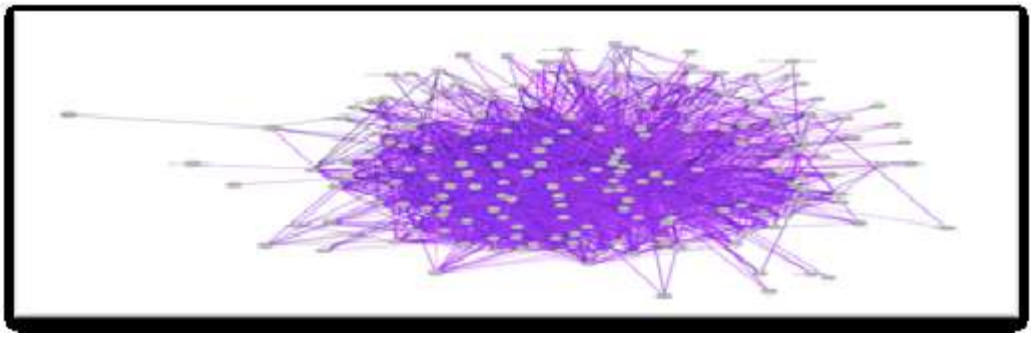

source: (Peacock, 2016).

بناء على ما سبق، يتطلب كل من البحث الكمي (Wesley, 2010) ، والنوعي لتحليل الوثائق السياسية قدرًا من الدقة مثل أي تحليل منهجية أأخرى ، ويجب الانتباه إلى جدارة الثقة طوال معالجة البحث (Wesley, 2010).

خاتمة :

في الختام، يتطلب تناول الوثائق السياسية عبر الأدوات والبرمجيات الإلكترونية قدراً من الدقة كغيره من منهجيات التحليل الأخرى، وذلك عبر التركيز على أهمية السياق التاريخي للوثيقة لما له من أهمية في مصداقية وعمق التحليل السياسي للوثائق السياسية ، غير أن ذلك لا ينفي حقيقة أن مزايا الأتمتة في مجال تحليل عدد هائل من الوثائق السياسية على تنوعها قد ساعد الباحثين من حيث الوقت واكتشاف أنماط التغيير التاريخية للنصوص السياسية والاقتصادية والقانونية الدولية منها والمحلية.

إن عملية تحليل الوثائق السياسية تعتبر واحدة من العمليات الأساسية للتحليل السياسي عامة والتحليل النظري للعلاقات الدولية خاصة، وما يُحسّن السعي للوصول إلى تحليل سياسي متوازن لجملة الوثائق والمواثيق الدولية هو مدى الالتزام بـ:

- الاستفادة من مزايا المقاربة القانونية لتحليل النصوص السياسية والمواثيق الدولية لما لها من رصانة في ربط النص بآثاره القانونية والدبلوماسية.

- الاستفادة من مزايا المقاربة السياسية لتحليل النصوص السياسية بشقيها المثالي والواقعي لما لهما من زويا نظر مهمة لشرح سياقات الوثائق السياسية ومضامينها خاصة غير الظاهرة عند القراءة الأولى للنص السياسي.
- الاستفادة من التطورات التكنولوجية في مجال تحليل النصوص والخطابات السياسية وكل ما له آثر سياسي محلياً كان أو دولياً، لما ما توفره تلك البرامج الإلكترونية من تقليص للزمن والكلفة البشرية المتوقعة، وأيضا لما توفره من تحليل لحجم هائل من النصوص السياسية.

المراجع باللغة العربية:

عاد العمري. (بلا تاريخ). *تحليل النصوص والوثائق* . تاريخ الاسترداد 05 09(, 2017 ، من

https://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:TFiD PXWOLMsJ:https://faculty.ksu.edu.sa

مجموعة باحثين. (2021). *الموسوعة العربية* . تاريخ الاسترداد 23 4(, 2021 ، من توثيق (علم):

http://arab-ency.com.sy/detail/2842

المراجع باللغة الأجنبية:

Peacock, C. (2016, 10 25). *Words that matter: What text analysis can tell us about the third presidential debate ?* Retrieved 11 25, 2017, from https://www.oqc.ox.ac.uk/news/2016-10-25-10-46-56.html

Research, P. (2016, 11 29). *The Power of Words: Content Analysis for Political Science*. Retrieved 09 10, 2017, from https://provalisresearch.com/blog/content-analysis-for-political-science/

Simmons, B. A. (2005). The Constraining Power of International Treaties: Theory and Methods. *American Political Science Review*, 05.

Skouteris, T. (2014, 10 15). *New Approaches to International Law*. Retrieved 11 04, 2017, from oxfordbibliographies: http://www.oxfordbibliographies.com/view/document/obo-9780199796953/obo-9780199796953-0012.xml

Teun A. van Dijk, W. i. (1998, 01 01). *Discourse in Society.* Retrieved 08 06, 2020, from What is Political Discourse Analysis?: http://discourses.org/OldArticles/What%20is%20Political%20Discourse%20Analysis.pdf

Wesley, J. J. (2010, 4 9). Qualitative Document Analysis in Political Science. p. 05.